

CD/PV.598
27 June 1991
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والتعين بعد الخمماسة

المعتودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الخميس ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ستيفان ج. ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٩٨ لمؤتمر نزع السلاح ولدى على قائمة المتكلمين لهذا اليوم ممثلو بولندا وجمهورية كوريا وسري لانكا واندونيسيا وباكستان . وأعطى الكلمة الآن لممثل بولندا السيد غيزوفسكي .

السيد غيزوفسكي (بولندا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، يشرفني عظيم الشرف أن أخطب مؤتمر نزع السلاح أثناء توليكم رئاسته . وأود أن أهنئكم على تولي هذا المنصب المسؤول وإنني على ثقة تامة في انكم ستوجهون مداولاتنا بما هو معروف جيدا عنكم من كفاءة ومهارة . وأود أيضا أن أعرب عن شكري للسفيرة سولزبي على عملها الممتاز ككلفت مباشر لكم في هذه الرئاسة . كما أود أن اتقدم بأخلص عبارات ترحيبنا برؤساء الوفود الحاضرين الجدد ونتعهد لهم بتعاوننا التام .

أود ، ونحن نقرب من نهاية الجزء الثاني لدورة عام ١٩٩١ لهذا المؤتمر ، أن أكرس بياني اليوم لمسألة الأسلحة الكيميائية مقتصرًا عليها تقريبا . وذلك لا يعبر فحسب عن الأولوية العالية جدا التي يوليها بلدي الى الابرام في أقرب وقت ممكن لاتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية ، بل ينتج أيضا من موقف جديد نوعيا ظهر في هذا الصدد خلال الأسابيع القليلة الماضية .

وقد دأبت الوفود ، ومن بينها وفدي ، على التكرار عاما بعد عام في بياناتها أثناء الجلسات العامة بأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية أصبحت في المتناول . واتضح حينذاك أن ذلك تعبير عن أمل أكثر مما هو تعبير عن واقع . أما اليوم فنحن نواجه احتمال طفرة حقيقية في مفاوضات المطولة . ويرجع ذلك أولا وقبل كل شيء الى المبادرة التي اتخذها رئيس الولايات المتحدة وقدمتها لياسادة الرئيس الى هذا المحفل في ١٦ أيار/مايو . وترحب حكومتي من كل قلبها باعلان الرئيس بوش نية استخدام الأسلحة الكيميائية ، لاي سبب بما في ذلك الانتقام ، ضد أية دولة . فذلك ، الى جانب التزام الولايات المتحدة بتدمير جميع مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية بلا قيد أو شرط في غضون عشر سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية ، يفتح امكانيات جديدة مشجعة لحل القضايا المعلقة بسرعة وتعجيل المزيد من المفاوضات بشأن الاتفاقية . ونحن نقدر كل التقدير عرض المساعدة الفنية بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية المأمون والسليم بيثيا والذي يسهل الى حد كبير التنفيذ السلس لهذه الاتفاقية . فذلك في مجمله يتيح زخما جديدا في سبيل بلوغ هدفنا النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة الكيميائية .

وقد استطعنا ، بغضل رد الفعل الايجابي من الوفود الاخرى نحو هذه المبادرة ، التوصل الى اتفاق في الرأي على ضرورة تعجيل أعمالنا بغية ابرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية بحلول عام ١٩٩٢ . ونعتقد أنها مسؤولية مؤتمر نزع السلاح بكامله ، وليست

مسؤولية اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية وحدها ، أن يضمن أن تنقيح الاتفاقية يحظى بأعلى أولوية ولا سيما في الحالات التي قد تستدعي إجراء التعديل اللازم في بحث مختلف القضايا ، بسبب الموارد المحدودة من حيث إتاحة الوقت أو خدمات المؤتمر .

وهذا لا يعني بالطبع أن وفدي يسعى إلى الإقلال من أهمية البنود الأخرى المدرجة في جدول أعمال المؤتمر . فبعض تلك البنود لها في الواقع أهمية حيوية وينبغي بالتأكيد أن تبقى أيضا في المستقبل كمواضيع ذات أولوية لمفاوضات في هذا المحفل . وبعضها الآخر لا يقل أهمية من حيث وجهة النظر الجوهرية ولكنه لم ينفج بعد كمواضيع للتفاوض بشأن اتفاقيات أو اتفاقات دولية ، وربما تكون أنسب لمناقشات في المستقبل في محافل أخرى مثل لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة . ولكن على أية حال وفيما يتعلق باللحظة الراهنة ، فإننا مقتنع بأنه من صميم مصلحة الحكومات الممثلة في هذه القاعة ، بل والمجتمع الدولي بأسره ، أن يجري تركيز الجهود على تنقيح اتفاقية الأسلحة الكيميائية . فإبرام الاتفاقية فوراً وبنجاح سوف يزيدها إلى حد كبير من مصداقية هذا المؤتمر باعتباره الهيئة الفريدة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح . والأهم من ذلك أن إبرام هذه الاتفاقية ، بعد اتفاق القوات النووية المتوسطة المدى واتفاق القوات التقليدية في أوروبا وأيضا بعد اتفاق خفض الأسلحة الاستراتيجية ("ستارت") كما نأمل ، سوف يصبح خطوة ذات أهمية بالغة في بناء عالم أكثر أمنا وفي تشييد بنية أساسية لأمن قائم لا على أساس القدرة العسكرية بل على أساس التعاون بين الدول .

وسأعود فيما بعد في بياني اليوم إلى مسألة اتفاقية الأسلحة الكيميائية . أما الآن فأود أن أؤكد أننا لاحظنا بالفعل ونرى في غاية الأهمية تلك المبادرات والمقترحات والأفكار الأخرى التي قدمت خلال الشهور القليلة الماضية في هذا المحفل أو التي ترتبط مباشرة بأعمال مؤتمر نزع السلاح . وفي ذهني أولا وقبل كل شيء الخططة الرامية إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي قدمها رئيس فرنسا في ٣ حزيران/يونيه هذا العام . فنحن نرحب خاصة بقرار فرنسا من حيث المبدأ الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومازلنا على قناعة بأنها ستعطي حافزا قويا لعملية المزيد من تعميم المعاهدة على النطاق العالمي .

وقد خاطبت المؤتمر هذا العام شخصيات بارزة من عدة بلدان . فالبيانات التي أدلى بها ضيوفنا الموقرون وكذلك الكلمات العديدة التي ألقاها رؤساء الوفود قد أعطت هذا المؤتمر مواد وافرة للتفكير والتحليل . فقدمت عدة أفكار فيما يتعلق بأنشطة المؤتمر في المستقبل بعد إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وهناك تشديد خاص على مسألة تحديد عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي . فكل هذه الأفكار تستحق دراسة دقيقة وقد أحاط الوفد البولندي علما بها وسيقدم موقفه في الوقت المناسب .

أما الآن فنستطيع أن نقول أننا نعتبر بعض هذه المقترحات في غاية الأهمية وتستحق التأييد التام .

وإذا أعود إلى مسألة اتفاقية الأسلحة الكيميائية لا يعني إلا الاتفاق التام مع ما أدليت به يا سيادة الرئيس من بيان بمفهومكم رئيس وفد الولايات المتحدة ، عند تقديمكم رسالة الرئيس بوش إلى المؤتمر ، أي قولكم أنه ليس في وسعنا أن نواصل "الأعمال كالمعتاد" في مفاوضاتنا . ويسرّ وفدي أن المؤتمر اتخذ مؤخرًا عدة قرارات مؤدية إلى تكثيف وتعجيل اختتام المفاوضات بشأن حظر للأسلحة الكيميائية بما في ذلك ولاية اللجنة المختصة وتكريس المزيد من الوقت للمفاوضات . ونحن على استعداد لمساندة أية مقترحات أخرى فيما يتعلق بما يلزم من وقت وجهد لتعجيل المفاوضات .

ألا أننا نعتقد أن مسألة التكثيف ليست مشكلة وقت فحسب بل هي أيضا ، وربما في المقام الأول ، مشكلة إرادة للتسوية من جانب جميع المشاركين وضرورة القاء نظرة جديدة على تلك القضايا التي تحول دون توصلنا إلى الاتفاق النهائي . واعتقادنا الراسخ هو أننا نستطيع بإرادة حقيقية لتكثيف أعمالنا والأخذ بمبدأ "العطاء والأخذ" أن نتوصل إلى تسوية جميع القضايا الرئيسية المتعلقة قبل نهاية هذا العام .

وإحدى هذه القضايا ، دون شك ، هي التحقق . فالمناقشة التي أجريت بشأن هذه القضية قد أكدت مرة أخرى أن نظام التحقق المقبل ينبغي أن يكفل تدابير كافية للتحقق ترضى بها كافة الأطراف المعنية لكي يتسنى إيجاد ما يلزم من الثقة والاطمئنان بأن الاتفاقية تحظى بالمرعاة من جميع الأطراف . فنظام تحقق فعال سوف يعزز تنفيذ الاتفاقية ببناء الثقة وردع أية انتهاكات محتملة . ونحن جميعا متفقون على نقطة واحدة على الأقل - وهي أن نظام تحقق ناجح بنسبة مائة في المائة ليس من الممكن عمليا . ولكن هذا لا يعني أنه ليس من الممكن تحقيق مستوى معقول من الاطمئنان للجدول الأطراف بأن الاتفاقية تحظى بالامتثال لها . ومن حيث المبدأ فإن المخططات الأساسية لمثل هذا النظام مكتوبة بالفعل في "النص المطروح" الحالي . فأحكام التحقق المتعلقة بمخزونات ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية مبيّنة بالتفصيل ، ويمكن بشيء من التنقيح أن تؤدي كما ينبغي إلى التنفيذ الفعال لنزع الأسلحة الكيميائية . وهذا صحيح أيضا فيما يتعلق بالتحقق من المرافق المدرجة في الجدول (١) . وما زالت هناك قضيتان رئيسيتان معلقتان في مجال التحقق ينبغي إيجاد حل لهما وهما الجزء المتبقي من المادة السادسة عن الأنشطة غير المحظورة بمقتضى الاتفاقية ، والمادة التاسعة ولا سيما مسألة التفتيش بناء على الطلب .

وهناك فارق كبير بين النوعين من التفتيش . إلا أنهما في الوقت ذاته يتضمنان مفهومين هما: الثقة والردع ولو أن التناسب بين هذين المفهومين مختلف . فبينما يعود عامل الردع في حالة التفتيش بناء على الطلب ، فإن الثقة تلعب دوراً رئيسياً في حالة أنشطة التحقق بمقتضى المادة السادسة . وفي رأينا أن هذا التناسب طبيعي تماماً . فأي نظام تحقق مقرر بمقتضى المادة السادسة ينبغي أن يكون مبنياً على أساس الأنشطة المعلنة وأن يكون بمفهوم رئيسية تدبيراً لبناء الثقة ، ومع ذلك ينبغي الحفاظ على درجة ما من الردع . ومن وجهة النظر هذه فإننا نرحب بتوسيع مجال التحقق بمقتضى هذه المادة . ونشارك الرأي القائل أنه من الصعب تماماً فرز المرافق ذات الصلة من المرافق غير ذات الصلة . ولهذا السبب نفضل اتخاذ منهج أوسع حتى ولو نجازف أحياناً بتضمين هذا المجال اعلانات عن مرافق لا تشكل أي خطر معين على أهداف الاتفاقية . وربما يتساءل المرء عما إذا كان في ومع أية دولة أن تعتمد على استخدام مرفق تعلن عنه لانتاج أسلحة محظورة في المقام الأول . إن مجرد احتمال حدوث عمليات تفتيش على الموقع هو في حد ذاته رادع هام . وبوضع هذا الافتراض في الاعتبار بالازدواج مع مجال واسع للمرافق التي يمكن إدراجها في الاعلانات فإننا نكون قد أخذنا بالفعل مزيد من الثقة إلى حد كبير . وهنا تواجهنا مسألة كيفية إتاحة الموارد الكافية للتحقق الفعال من الامتثال للمعاهدة . فينبغي أن نتوخى الحرص على عدم إرهاب الأمانة الفنية المقبلة بالمهمة الشاقة للتحقق من الحالات الواضحة بجلاء والانفاق عليها بمبلغ هائل من ميزانية المنظمة . ونحن في قلق تماماً نحو الزيادة المتواصلة لمهام المنظمة المقبلة ، وخاصة في مجال التحقق ، دون أن نكون على يقين من أن ذلك يزيد من كفاءة عملية التنفيذ . وإذا أخذنا هذا الوضع في الحسبان نجد أن هناك عناصر معينة في الاقتراح السويدي الداعي إلى اتخاذ "منهج متكامل" ، ثروقتنا تماماً . فمصمم المعاملة كامن في عملية الاختيار . فلكي تكون فعالة ينبغي في رأينا أن تجمع بين إشراك الدول الأطراف وكذلك إشراك الأمانة الفنية . ومن تجربتنا مع تنفيذ تدابير بناء الثقة في سياق اتفاق ستوكهولم - ولو أنني مدرك الاختلافات بين المفهومين - يتبين أن معاملة الطلب كشيء طبيعي روتيني تجعل من السهل تجنب طابع المجابهة .

وعلى أية حال لا تزال القضية الرئيسية في نظام التحقق الشامل بمقتضى اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي التفتيش بناء على الطلب . ونحن نعلم أن هذه القضية ليست رابكة رغم أنها ليست مطروحة الآن بمفهوم مباشرة على مائدة المفاوضات . ونأمل أن تعود في المستقبل القريب إلى الظهور على مائدة التفاوض . ونعتبر التفتيش بناء على الطلب شرطاً أساسياً للثقة في أن الاتفاقية تحظى بالامتثال لها . وهذا هو أحد الأسباب لقيامنا بتجربة تفتيش بناء على الطلب للمرافق العسكرية السوفياتية الواقعة على الأراضي البولندية . وسنقدم في وقت قريب تقريراً عن ذلك إلى مؤتمر نزع السلاح .

الرئيس: أشكر ممثل بولندا على بيانه وعلى ما وجهه الى الرئاسة من رقيق العبارات . والاحظ حضور ممثل رومانيا الجديد السفير روميولوس نياغو في هذه الجلسة العامة هذا الصباح . وأود أن أعرب له عن ترحيب المؤتمر ترحيبا حارا بحضوره . واعتذر لسيادتكم إذ أنني لم الاحظ حضوركم قبل المتكلم الاول . وأعطي الكلمة الان الى ممثل جمهورية كوريا السفير بارك .

السيد بارك: (جمهورية كوريا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، بما أن هذه هي أول مرة أخطب فيها هذا المحفل ، أود نيابة عن وفدي وبالأصالة عن نفسي أن أعرب لكم عن أحر التهاني على تبوئكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأتمنى لكم كل النجاح في الوفاء بمسؤوليتكم الهامة . فتصميمكم الذي أوضحتوه في خطابكم الافتتاحي أول أمر على إبرام معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية بحلول عام ١٩٩٢ ، دليل طيب على قيادتكم الحديدية التي ستؤدي بنا الى نتائج مثمرة من مناقشاتنا بشأن نزع السلاح . وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا الصادق للرؤساء السابقين - وهم السفير راسبوتسرام من سري لانكا ، والسفير هيلتنيوس من السويد ، والسفير باتسانوف من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والسفيرة سولزبي من المملكة المتحدة - وذلك للطريقة الممتازة التي ترأسوا بها هذا المؤتمر . كما أود أن انتهز هذه الفرصة لأعرب عن كل التقدير للسفير كوماتينا الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح وموظفيه لما قدموه من مساعدة قيمة للغاية في وضع الترتيبات والاستعدادات اللازمة لهذا المؤتمر .

وقد كانت شهور الجزء الثاني من مؤتمر نزع السلاح متعبة بسلسلة من الاحداث ومبادرات نزع السلاح . فنظام الأمن الاوروبي قد طرأت عليه اصلاحات وتغييرات رئيسية لضمان مسايرة الأمن الاوروبي للنظام الدولي الجديد المظهر فمجموعة معاهدة وارسو لم يعد لها وجود بعد حلها في نيسان/أبريل . وقد حاول اجتماع وزراء دفاع حلف شمال الاطلسي وبعده اجتماع لوزراء الخارجية عقد في أوائل حزيران/يونيه ، إعادة توجيه هيئة الحلف العسكري الوحيدة الباقية في أوروبا لتخدم على نحو أفضل مصالح السلام والاستقرار لأوروبا مكبرة .

ونرى أن هذا الاصلاح الشامل ستكون له آثار بعيدة المدى على مستقبل أوروبا والعالم على السواء .

وقد اجتازت مفاوضات معاهدة القوات التقليدية في أوروبا العقبة الباقية حينما اتفق وزيراً خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على تصوية خلافتهما الرئيسية اثناء اجتماعهما في لشبونة في أول حزيران/يونيه . فهذا التقدم المفاجيء مع التقدم في مفاوضات "ستارت" سيمهدان الطريق لعقد اجتماع القمة من أجل وضع

الصيغة النهائية لمعاهدي الأسلحة التقليدية والاستراتيجية . وحينما يتم التصديق على معاهدة القوات التقليدية في أوروبا ف سوف تكون انجازا رئيسيا آخر لنزع السلاح في مجال الأسلحة التقليدية وستمهد دون شك لاحتمالات مشرقة لبدء مفاوضات المعاهدة الثانية للقوات التقليدية في أوروبا - ٢ (CFE-II) .

ومن السخرية ان العالم شهد اندلاع الحرب في الخليج حينما أخذ المناخ الدولي المتحمن يذنب لتوه الثلوج الباقية من توترات الحرب الباردة . فهل ذلك حدث منعزل أم هو دليل على التشكك الناجم عن تعدد القطبية في السياسة العالمية؟ وإيهما كان الحال فقد كشف هذا الحدث القناع عن الطابع المتفجر للمنازعات الاقليمية وأشار التفكير الجاد بشأن الأمن والاستقرار الاقليميين . واذا كان هناك درس يستخلص من تجربة حرب الخليج فهو الادراك المتجدد لأهمية دور الأمم المتحدة في هذه الاوقات المتقلبة بوضوح . فقد أثبتت هذه الهيئة العالمية وجودها كنقطة مركزية تجمع الاطراف معا بغية الحوار والعمل الجماعي . وسلط ضوء جديد على امكانية مجلس الأمن للأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الاقليميين وفرض تحديد الأسلحة .

ومخاطر نقل الأسلحة درس آخر من حرب الخليج . فهي تشكل تعقيدات اضافية لمشكلة الأمن الاقليمي . وقد ظل نقل الأسلحة بندا مزمننا في جدول أعمال محافل نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ولكن لم يقدم سوى القليل من الصيغ العملية لمعالجة هذه المشكلة ولا سيما فيما يتعلق بالمناطق المنكوبة بالتوتر . وبالنظر الى البيئة السياسية الدولية المتغيرة والأهمية المتزايدة للأمن الاقليمي ، أصبح من الضروري الان القاء نظرة جديدة على شعبيات نقل الأسلحة في الميدانين الاقليمي والعالمي .

وفي هذا الصدد كانت مبادرة تحديد الأسلحة في الشرق الأوسط التي اقترحها رئيس الولايات المتحدة بوش في ٢٩ أيار/مايو ، قد جاءت ملائمة وفي الوقت المناسب إذ أنها قدمت إرشادات لوقف انتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية على السواء . وبما أن حكومة جمهورية كوريا ظلت على الدوام تساند الجهود الدولية الرامية الى الحد من انتشار الأسلحة ، فأننا نرحب بهذه المبادرة ونود أن نعرب عن أملنا في أن تماعد على تعزيز السلم والأمن للاقليم بالتعاون مع البلدان المعنية . وتعادلها في الأهمية مبادرة أخرى لتحديد الأسلحة ذات محتوى أوسع بكثير ، هي خطة تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي قدمها الرئيس الفرنسي ميتران في ٢ حزيران/يونيه . فالمبادرة الفرنسية تتضمن من بين أشياء أخرى تشديدا على دور ومسؤولية الأمم المتحدة كعامل هام في مكافحة مشكلة انتشار الأسلحة . وكما أوضح الاقتراح أن الحد من التوترات وازالة مصادر نزاع لها أهمية أساسية . فمثل الجهود المزدوجة مع زيادة الوضوح والشفافية وبناء الثقة ، ضرورة في عملية تحديد الأسلحة . وفي رأينا أن مقترحات الولايات المتحدة وفرنسا داعمة ومكملة لبعضها البعض وأنها بالتالي نقطة بداية طيبة في المعنى الى ايجاد صيغة عملية عامة .

وبفضل الاستعراض الوافي الذي أجري للأداء الفعال لمؤتمر نزع السلاح ، أمكن تكريس المزيد من الوقت للتفاوض - وهو الجزء الجوهرى من أداء المؤتمر - مع التغيير في الموعد المحدد للدورة السنوية والتخفيض الشامل لعدد الجلسات العامة . ويرتبط بهذا المخطط الابتكاري لاعادة الهيكلة موضوع توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح . فرغم انهيار الحرب الباردة الذي ازال الانقسام بين الشرق والشرق ، لا يزال نزع السلاح من أكبر التحديات التي تواجه العالم . والعدد المتزايد من الطامحين الى العضوية الكاملة في مؤتمر نزع السلاح تعبیر واضح عن مشاعر القلق نحو نزع السلاح . وفي هذا الصدد ينبغي ان يكون التوزيع الجغرافي العادل وكذلك الأهمية العسكرية ، من بين العوامل التي تؤخذ في الحسبان . ففي مواكبة الحقائق الدولية المتغيرة ينبغي الاستمرار في إيلاء اعتبار دقيق الى تمثي تنظيم وأعمال مؤتمر نزع السلاح مع أحدث التطورات .

إن مشروع الاتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية هو من أهم البنود الحاسمة والمبشرة بالنجاح في جدول أعمال المؤتمر ، مما يبعث الأمل والتطلعات نحو إبرام الاتفاقية في أقرب وقت . وفي رأينا أن مفتاح نجاح الاتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية يكمن في ضمان الالتزام العالمي بالاتفاقية . ونحن نشارك في رأي الوفود الأخرى القائل ان الالتزام العلمي يمكن ضمانه على الوجه الأكمل بجعل الاتفاقية فعالة وخالية من التمييز وقابلة للتحقق من الامتثال لها . وفي سبيل هذه الغاية نودّ التأكيد على أهمية تسوية الخلافات الباقية فيما يتعلق بإنشاء نظام فعال للتحقق . فمثل هذا النظام سوف يعزز الثقة في الاتفاقية بأن يطمئن كل دولة طرف على أن الدول الأخرى محافظة على الامتثال التام .

وقد أصدر رئيس الولايات المتحدة بوش في ١٣ أيار/مايو إعلانا عن التزام الولايات المتحدة دون قيد أو شرط بتدمير كافة مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية في غضون عشر سنوات من بداية نفاذ الاتفاقية . ومبادرة الرئيس بوش الجديدة لتحديد الأسلحة تلقي كل الترحيب . فهي تمثل خطوة إيجابية بعيدة النظر نحو تحقيق التزام عالمي باتفاقية الأسلحة الكيميائية .

وقد كان نشوب حرب كيميائية احتمالا مشؤوما أثناء حرب الخليج فوضع العالم في حالة تأهب لعواقبه المحتملة المفجعة . وعلى الرغم من التقدم المحرز في مفاوضات نزع السلاح بين القوتين العظميين ، وفي أوروبا ، ثم إنتهاء حرب الخليج مؤخرًا ، فإن خطر استخدام الأسلحة الكيميائية لم يختف اختفاء تاما . وقد حان الوقت لانتهاء كل فرمة ممكنة لتوسيع التأييد لإبرام الاتفاقية بنجاح وفي أقرب وقت ممكن ، بالطريقة ذاتها التي تولت بها قوة دافعة من مؤتمر باريس الوزاري ومؤتمر كانبرا بين الحكومة والصناعة في عام ١٩٨٩ .

إن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية فرعاً من ثمانين من نفس الشجرة . وسوف يعقد في جنيف في أيلول/سبتمبر المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الأسلحة البيولوجية . وقد ظلت جمهورية كوريا على الدوام تحامد الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل . وكطرف في هذه الاتفاقية منذ عام ١٩٨٧ سيكون بلدي ممثلاً في مؤتمر الاستعراض وسيهم اسهاماً فعالاً في جعل الاتفاقية فعالة ودائمة .

وكان المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار المنعقد في جنيف في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر من العام الماضي ، والمؤتمر التعديلي لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب (النووية) المنعقد في نيويورك في أوائل كانون الثاني/يناير هذا العام ، الحدثين الرئيسيين المملطين الأضواء على الخلافات الخطيرة بين الدول الأطراف حول قضية حظر تام للتجارب . فمنهج الربط بينهما في سبيل التوصل إلى حظر تام للتجارب في مؤتمر الاستعراض الرابع لمعاهدة عدم الانتشار لم يحقق أية نتائج ملموسة ، بل ترك مستقبل هذه المعاهدة بعد عام ١٩٩٥ مشكوكاً فيه ، وجعل الاتفاقات الهامة الأخرى غير ضرورية . وعلى أية حال نحن نأمل أن ذلك لن يمثل نكسة تامة بل مؤقتة قبل حدوث قفزة إلى الأمام نحو معاهدة عدم انتشار عالمية . ونرحب بقرار فرنسا المعلن في ٣ حزيران/يونيه بانضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار . فانضمام فرنسا إلى المعاهدة سيعزز سلطة هذه المعاهدة ويدعم الضغط العالمي لاقتناع تلك البلدان الخارجة عن المعاهدة بالانضمام إلى نظام عدم الانتشار .

وهناك قلق دولي نحو المرافق النووية غير المضمونة التي تملكها الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ، وخاصة كوريا الشمالية التي تفيد التقارير بأنها تملك مرافق نووية لا يستهان بها . ففي المحافل الدولية مثل مؤتمرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم الانتشار دعا عدد كبير من الدول الأطراف ، بمفردة فردية وجماعية على السواء إلى قيام مثل هذه الدول في أقرب وأسرع وقت بابرام اتفاقات ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

أما مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي ، الذي استضافته جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في بيونغيان في نيسان/أبريل - أيار/مايو ، فلم يخف أو يقلل من القلق العالمي نحو البرامج النووية غير المضمونة التي تقوم بها الدول الأطراف . وقد حاول هذا الاتحاد معالجة هذا الموقف باتخاذ قرارا يحث الدول الأطراف على إخضاع مرافقها النووية لتفتيش تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وتبين

مؤخرا جدا أن الوكالة تلقت إخطارا من كوريا الشمالية بعزمها على استئناف المفاوضات بشأن اتفاق ضمانات مع الوكالة في تموز/يوليه ، بغية تقديم الاتفاق الى مجلس ادارة الوكالة للموافقة عليه في دورته في أيلول/سبتمبر ، وإذا أثبتت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية نواياها من خلال عمل ملموس كما هو مبين في المادة ٣ من معاهدة عدم الانتشار وفي الصكوك الأخرى للوكالة ، دون شروط مرتبطة بها ، فسوف تكون هذه أول خطوة رئيسية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في تبديد الشك العالمي المخيم على مرافقها النووية الكبيرة المشار اليها في التقارير .

إن توقيع اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التزام إجباري تام من الدول الأطراف نحو معاهدة عدم الانتشار . ولا يمكن بأية حال تبرير الشروط التي تربطها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بالخضوع الى التفتيش الذي تقوم به الوكالة . وبما أن البرامج النووية غير المضمونة التي تقوم بها الدول الأطراف ، تمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الاقليميين والدوليين فإنه ينبغي تكثيف الجهود من أجل تحقيق التزام هذه الدول التزاما تاما باتفاق ضمانات مع الوكالة في أقرب موعد ممكن .

وفي خطابه أمام الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٨ اقترح رئيس جمهورية كوريا رو تاي وو عقد مؤتمر استشاري للسلم في شمال شرق آسيا بغية وضع أساس متين للسلم دائم ورفاهية في الاقليم . وقد أبدى هذا الاقتراح كمجهود لتهيئة بيئة دولية مواتية تؤدي فعلا الى السلم واعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية في إطار الأمن الاقليمي في شمال شرق آسيا . وينبغي أن يلاحظ بمفصلة خاصة أن ضرورة عقد مثل هذه المحافل قد أحست بها بلدان أخرى وقدمت بالتالي مقترحات في اتجاه مماثل .

وتوصف شبه الجزيرة الكورية هذه الايام بأنها آخر حلبة باقية لمجابهة الحرب الباردة . ويبدو الآن لحمن الحظ أنه لا مناص من ذوبان ثلوج العلاقات بين الشمال والجنوب بفعل الدفء المتواصل في المناخ السياسي الدولي . فبفضل جهودنا في سبيل تحسين العلاقات مع تلك البلدان التي كانت عقائدها ونظمها السياسية تشكل عقبات في الماضي ، تحتم بافطراد المناخ السياسي المحيط بشبه الجزيرة الكورية وأصبح مؤديا بتزايد الى الاستقرار والسلم في المنطقة . وفي ٢٨ أيار/مايو أعلنت كوريا الشمالية قرارها تقديم طلب للانضمام الى عضوية الأمم المتحدة . ونحن نرحب بذلك من كل قلبنا . فقبول جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بعضويتين منفصلتين في الأمم المتحدة لكوريا الشمالية والجنوبية يفتح الطريق أمام التعايش السلمي بين شطري كوريا ، وأمام تطبيع العلاقات بينهما ريثما يتم توحيد البلد . وسوف يساعد انضمام كوريا

الجنوبية والشمالية كلتيهما الى الأمم المتحدة على دفن المجابهة والعداوة المزمنتين بين الشطرين ، ويشجع على الحوار والمعاملات بينهما باعتبارهما عضوين محبين للسلام بالمجتمع الدولي .

وفي العام الماضي عقد رئيسا وزراء كوريا الجنوبية والشمالية ثلاث دورات من المحادثات في سيول وبيونغيانغ بالتناوب حتى علقت هذه المحادثات في كانون الثاني/يناير هذا العام . فبسبب سوء الظنون والشكوك المتأصلة الجذور بين شطري كوريا نتيجة مجابهة عسكرية مزمنة ، أصبح الانفتاح المتبادل والمعاملات والتعاون عوامل أساسية كعملية لبناء الثقة قبل بدء أي حوار مفيد بشأن معائل نزاع السلاح وتحديد الأسلحة . وقد تعلمنا من تجربة أوروبا أن تبادل الصراحة والوضوح هما الأساس لأيّة محادثات بشأن نزاع السلاح .

وهناك معاملات محدودة بين شطري كوريا في مجالات الفنون والرياضة مما بعث على تطلعات عالية الى معاملات وممارسات لبناء الثقة في مجالات أخرى في المستقبل . ومن المشجع أن بعض مقترحاتنا بشأن تدابير بناء الثقة مشار إليها أيضا في اقتراح جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مؤخرا بشأن تحديد الأسلحة في شبه الجزيرة الكورية ، وهذه المقترحات هي الاستخدام السلمي للمنطقة المنزوعة السلاح ، وإنشاء خطوط ساخنة مباشرة بين السلطات العسكرية ، الاخطار المسبق بالتدريبات العسكرية ، نفيما يتعلق بالاستخدام السلمي للمنطقة المنزوعة السلاح بصفة خاصة أود أن أعيد الى الانه أن رئيس جمهورية كوريا روتاي وو اقترح في خطابه أمام الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فكرة بناء "مدينة سلم" في المنطقة المنزوعة السلاح حيث تستطيع الأسر المفصولة جمع شملها بحرية ويتسنى تسهيل المعاملات التجارية الواسعة وغيرها من المعاملات .

وقد ازداد أملنا الآن بأكثر مما كان عليه من قبل ، بالنظر الى العضوية المقبلة في الأمم المتحدة لكوريا الشمالية والجنوبية على السواء ، في أن تستأنف قريبا المحادثات المعلقة بين رئيسي وزراء كوريا الشمالية والجنوبية لكي نستطيع إعادة فتح الحوار بشأن هذه التدابير الحيوية لبناء الثقة وإلقاطيا الأخرى لتحديد الأسلحة ونساهم في عملية نزاع السلاح على المستويين الاقليمي والعالمي .

وكعضو مسؤول في المجتمع الدولي لن تدخر جمهورية كوريا جهدا يساعده على تمهيد تنفيذ المهمة النبيلة التي يقوم بها هذا المؤتمر . وأخيرا في الختام اسمحوا لي بالاعراب عن أحر تمنيات الحكومة الكورية بأن ينجح مؤتمر نزاع السلاح ، وهو المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح ، في تقديم اسهام ايجابي الى تعزيز

الحلم والأمن العالميين ، بأن ينجح في إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن وإحراز تقدم سريع في المستقبل القريب بشأن قضايا نزع السلاح الرئيسية الأخرى مثل حظر التجارب النووية .

الرئيس: أشكر ممثل جمهورية كوريا على بيانه وعلى ما وجهه إلى رئاسة المؤتمر من كلمات رقيقة . والآن أعطي الكلمة إلى ممثل سري لانكا السفير راسابوترام .

السيد راسابوترام: (سري لانكا) (الكلمة بالانكليزية): سيادة الرئيس ، أود في البداية أن أهنيكم على توليكم منصب الرئاسة ويحرنني ذلك بمصفة خاصة لأنكم تمثلون بلدا له مع سري لانكا علاقات وثيقة وودية تقليديا . ومهاراتكم ومبادراتكم الدبلوماسية معروفة جيدا ونحن واشقون من انجاز أعمال مؤتمر نزع السلاح بغاية النجاح تحت قيادتكم القديرة . كما أود أن أعرب عن إمتنان وفدي لطفكم السفيرة تيمما سولزبي من المملكة المتحدة التي قادت أعمالنا بكفاءة ماثقة وقبول عظيم وهل لي أيضا أن انتهز هذه الفرصة لأرحب ترحيبا حارا برؤساء الوفود الحاضرين الجدد؟ وسنعتقد إلى حد كبير محبة وجهود السفير المصري نبيل العربي ولكني أود تهنئته بمنصبه الجديد وأتمنى له كل خير .

سيتركز بياني اليوم على مفاوضاتنا بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وسيعود وفدي إلى البنود الأخرى ذات الأولوية المدرجة في جدول أعمالنا ثم يعود في مرحلة لاحقة إلى مسألة الأداء المحسن الفعال لمؤتمر نزع السلاح ، ففيما يتعلق بالأداء المحسن الفعال يأمل وفدي في أن يستمر تبادل الآراء المفيد جدا في ظل التوجيه القدير من السفير كمال .

وقد أعربنا في بياننا في دورة مؤتمر نزع السلاح الماضية عن التفاؤل بأن فرض حظر شامل وعالمي على الأسلحة الكيميائية قد أصبح في المتناول . وعززت التطورات الحديثة هذا التفاؤل . بل نعتقد حقيقة أن مفاوضات الأسلحة الكيميائية قد دخلت الآن مرحلة حاسمة نأمل أن تكون نهائية . وذكرنا أيضا حينذاك أن معظم "الهيكل الأساسي التقني" للاتفاقية موجود وأن القضايا الباقية ينبغي أن تعالج في منظور سياسي بغيثة اتخاذ القرارات عن طريق الحلول الوسط . ونشعر الآن بأن المفاوضات مهيأة للمضي في هذا الاتجاه .

ونحن ، في هذا السياق ، نرحب بمبادرة رئيس الولايات المتحدة باعلان تغيير بناء للغاية في الموقف يسهل اتفاق الآراء على الحظر الرئيسي من الاتفاقية الذي يشمل

دورة الأسلحة الكيميائية بأسرها بما في ذلك تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية دون قيد أو شرط في غضون الاطار الزمني المحدد . ونشعر بالارتياح لأن هذا التطور قد أدى بالفعل الى ظهور اتفاق في الآراء على المادة الأولى من الاتفاقية . فهذا الطابع الشامل للحظر الرئيسي الذي أصبح لدينا الآن ، والذي يمكن تطبيقه في أية ظروف مهما كانت ، سيبشر خيرا بتحقيق هدف العالمية المنشود . ونأمل في تسوية عاجلة للقضية المرتبطة بذلك للمادة الثانية عشرة . فكما يرى وفدي أن القضية الباقية المرتبطة بالمادة الثانية عشرة تشمل على السواء مسائل قانونية وسياسية . وتسلما بالطابع الشامل والمتعدد الأطراف للاتفاقية الذي نأمل جميعا في تحقيقه فإنه من المهم أن نأخذ بحلول ابتكارية لهذه المشاكل . وفي هذا الصدد نرى أن الفكرة الهامة التي قدمها سفير النمسا الموقر تمتحق درامة جادة تجريها البلدان التي أدخلت تحفظات على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . فاحتمال سحب جماعي لهذه التحفظات سوف يكون تعبيرا عن المزيد من التأييد الحيادي لنوع النظام الشامل المنظور بمقتضى الاتفاقية . وسيرقى أيضا الى مستوى تدبير هام لبناء الثقة يتساوى مع الحظر غير المشروط الذي استطعنا بالفعل تأمينه جماعيا .

وبالتوصل الى اتفاق في الآراء في هذا المؤتمر فيما يتعلق ببرنامج عمل مكثف ، نشكر عليه السفير باتمانوف ، أصبح من المهم الآن للجنة أن تحافظ على القوة الدافعة لأعمالها . ولذا نأمل في التوصل الى مقترحات واقعية تهدف الى وضع اتفاق مقبول لجميع الوفود بشأن القضايا الرئيسية المتبقية مثل التفتيش بناء على الطلب . ويشارك وفدي الرأي القائل بأن الأسلوب المتخذ لعمليات التفتيش عند الطلب جزء هام من نظام التحقق للحفاظ على ثقة جميع البلدان صغيرها وكبيرها والمتقدمة منها والنامية . ونعتقد أيضا أنه يتبقى لتحقيق هذا الهدف المنشود ، أن يحتفظ المفهوم ذاته بطابعه المتعدد الأطراف وأن يكون مجردا من الصفة السياسية . كما ينبغي تدبير تدخله واستخدامه بطريقة متمشية مع أهداف ونطاق الاتفاقية . ونأمل في أن تعالج الاسهامات الجديدة المتوقعة هذه الجوانب وتؤدي الى اتفاق الآراء .

وفي بياننا أمام مؤتمر نزع السلاح في ٢٢ آذار/مارس من العام الماضي أشار وفدي الى جانبين لاطار ممكن لتسهيل التوصل الى حلول للمسائل السياسية المتبقية . أحدهما هو استصواب اطار زمني لاختتام مفاوضاتنا ، والآخر هو مسألة ما اذا كان ينبغي أن ننظر الى شكل عام لمعالجة القضايا المتبقية في المرحلة النهائية من مفاوضاتنا . وقد قال وفدي حينذاك:

"اننا ميالون الى الاعتقاد أنه يمكن حاليا التفكير في اطار زمني لعقد الاتفاقية ، كطريق وسط لالتماس الحلول للقضايا المتبقية فالمسائل

المتملة بالنطاق ، وتكوين المجلس التنفيذي واتخاذ القرارات ، والتفتيش بالتحني ، والمساعدة ، وترتيب التدمير ، والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية ، وعلاقة الاتفاقية ببرثوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، قضايا تتطلب قرارات سياسية بدافع من روح التراخي ، مع مراعاة حقائق المغة العالمية المنشودة . ويمكن للمرء النفع بأن هذه القضايا مترابطة سياسيا بطريقة قد تتطلب حلولاً في شكل مجموعة مترابطة من الحلول خلال المرحلة النهائية من المفاوضات. "

ولذا نشعر بارتياح لأنه أمكن تحقيق اتفاق في الآراء على تعزيز ولاية اللجنة بأحسان زمني . ولكي يتسنى استخدام الجانب الآخر من إطار عام فإننا نشجع رئيس اللجنة على متابعة مشاوراته الخاصة .

وقد اتفق الجميع على أن الطابع العالمي هو الهدف المنشود فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية وكما أوضحت مجموعة الـ ٢١ فإن مفتاح تحقيق هذا الهدف هو الشبكات الداخلية للاتفاقية في الحفاظ على الطابع غير التمييزي والمتعدد الأطراف لهذا الصك الذي يتضمن حظراً شاملاً غير مشروط لكل دورة الأسلحة الكيميائية . وينبغي أن يكون شبكات هذين المبدأين قابلاً للتطبيق بالتساوي على عملية تكوين المجلس التنفيذي واتخاذ القرارات .

وأسمت الجهود الحديثة سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف في أعداد "النم المتداول" في شكله الحالي . فسلطة توافق الآراء المنبثقة عن مؤتمر باريس والتطورات الحديثة الممهدة لتوافق في الآراء بشأن الحظر الرئيسي ، تبشر خيراً بأن اللجنة كفيلة بمعالجة القضايا السياسية الأخرى ، بينما تستمر الأعمال التقنية الموازية في مجموعات العمل . وما زالت سري لانكا ملتزمة بإبرام الاتفاقية في أقرب موعد ممكن . وأنا مزود بتعليمات من حكومتي لأعلن أنها تنظر جادة في أن تصبح من الموقعين الأصليين على الاتفاقية حينما تكون جاهزة للتوقيع عند إبرامها .

وسوف تكون اتفاقية الأسلحة الكيميائية بمثابة مك فريد من حيث طابعها التدخلية وشمولها النشاط الصناعي المدني على الهواء . كما يمكن أن يكون أول صك دولي يتوخى بطريقة ما أو بأخرى مفهوم العالمية حتى قبل اختتام المفاوضات . ومع وسائل خارج الاتفاقية ستكون على الدوام متاحة لتعزيز العالمية فإن أفضل طريق فعال لضمان أوسع مشاركة ممكنة هو تعزيز العالمية من داخل نص الاتفاقية وستكون أغلبية الدول الأطراف المحتملة هي البلدان التي لم تملك قط أسلحة كيميائية ولا تنسوي امتلاكها . ولذا من المهم أن الاتفاقية لا تترتب عليها أعباء مؤسسية ومالية غير مناسبة وفوق طاقة هذه البلدان بمقتضى نظام التحقق المرتقب . فكما أوضح وزير

نيوزيلندا الموقر انه من الضروري ألا تثني أعباء التحقق المترتبة على الاتفاقية عزم الدول المغير عن الانضمام . ولا يستطيع المرء أن يدفع بحجة أن انضمام البلدان غير ذات الأهمية العسكرية ، الذي لا يشكل بآية حال خطرا على الاتفاقية ، هو أقل أهمية من بقاء دولة "مقتدرة" خارج الاتفاقية .

وفي هذا السياق يود وفدي أن يوصي بإجراء دراسة جادة للملاحظات الملائمة التي أبدتها وفد الأرجنتين فيما يتعلق بضرورة بقاء نظام التحقق محايدا من الناحية التجارية ، وأهمية تجنب نظام مزدوج للتجارة الكيميائية المدنية حينما يبدأ نفاذ الاتفاقية . وعلى البلدان النامية التي تسعى إلى تطوير صناعاتها الكيميائية المدنية التي ما زالت في بدايتها ، أن توازن المزايا الأمنية للاتفاقية إزاء التكاليف والأعباء المترتبة لا على تدابير التنفيذ الوطنية وتدابير التحقق الدولية فحسب بل أيضا على التبعات الاقتصادية لأنظمة مزدوجة محتملة . ولا ينبغي أن تعوقنا الدوافع المشروعة لاستنباط نظام تحقق شامل بما يكفي ، إلى التطرف بوضع تشريع لكل احتمال . فذلك يرهق الاتفاقية بأعباء نظام تحقق باهظ التكاليف يتجاوز نطاق الاتفاقية . ويمكن أن تترتب على تمويل مثل هذا النظام إلتزامات مالية كبيرة على البلدان النامية . ولذا من المهم الاتفاق على توازن قابل للتطبيق لأعباء التحقق دون أن يغرب عن بالنا أن نظام تحقق بالغ الدقة ليس ممكنا عمليا وليس ضروريا .

ونحن بأن الفرمة سانحة الآن لمؤتمر نزع السلاح لكي يعمل جاهدا لتوطيد ما يمكن أن يكون أول انتاج حاسم للمؤتمر منذ استهلاله قبل أكثر من عشر سنوات مضت فتوافق الآراء الذي أمكن تحقيقه مؤخرا بشأن المادة الأولى كان ذروة عملية طويلة . كما أثبت دينامية المفاوضات المتعددة الأطراف وأن المفات الخاصة الموهنة التي تخلق أحيانا على الهيئات المتعددة الأطراف ليس لها ما يبررها . بل الواقع أن توافق الآراء بشأن المادة الأولى قد أثبت العكس . فمشروع النص المبدئي لاتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية الذي قدم إلى مؤتمر نزع السلاح منذ سنوات قد أشرى وتطور على نحو دينامي بالمشاركة المتعددة الأطراف . وحتى أساس توافق الآراء الجديد ذاته ، أي فكرة إدراج استخدام الأسلحة الكيميائية في الحظر الرئيسي ، لم يكن بارزا في الاقتراح المبدئي بل وضعه وطوّره هذا المحفل المتعدد الأطراف . وهكذا أثبت مؤتمر نزع السلاح أنه يستطيع أن يتفاوض حتى على القضايا المتعلقة بأسلحة التدمير الشامل إذا ومتى كان ذلك في إمكانه . ومن بين الأمسي والخريبات العديدة لحرب الخليج يدرك البعض حقيقة أن تهديد الدمار الشامل الناجم عن الأسلحة الكيميائية لم يردع الحرب أو يؤثر على نتائج تلك الحرب . وإذا كان ذلك أحد الدروس العديدة المستخلصة من تلك المأساة ، فربما يكون الوقت قد حان لمؤتمر نزع السلاح لكي يوجه المزيد من الاهتمام المركز إلى بنود أخرى ذات أولوية في جدول أعمالنا تتناول مجموعة من قضايا نزع

السلاح من بينها القضايا النووية ذات الأولوية التي ظلت في حالة ظلل بسبب اعتبارات مذهبية مماثلة . وبغض النظر عن الجانب الأخلاقي لتجربة نزاع الخليج ، اذا كانت قد أتاحت لنا فرصة للقضاء على فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل ، يجب على مؤتمر نزع السلاح أن ينتهز هذه الفرصة .

الرئيس: شكراً لممثل سري لانكا على بيانه وعلى ما وجهه لي من كلمات رقيقة أعطي الكلمة الآن الى ممثل إندونيسيا السفير راهاردجو .

السيد راهاردجو (إندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية): بما أن هذه أول مرة أتحدث فيها في الجلسة العامة لهذا المحفل المعظم ، اسمحوا لي بتقديم أحر التهاني لكم ، يا سيادة الرئيس ، على توليكم رئاسة هذا المؤتمر . ووفدي واثق من أنكم ، بحكمتمكم ورباطة جأشكم المعهودة مع خبرتكم الطويلة الواسعة ، قادرون على أداء مهمتكم بفعالية وكفاءة ، واسمحوا لي أيضاً بتقديم التهاني ، عن طريقكم ، الى السفارة سولزبي ممثلة المملكة المتحدة التي سبقتكم في منصب الرئاسة على كفاءتها ولباقتها في رئاسة مداولاتنا . ونياية عن سفير اندونيسيا السيد لويي الذي كان عليه أن يفادر المؤتمر فجأة في نيسان/أبريل الماضي ، أود أن أعرب عن صادق شكره لجميع الزملاء والأصدقاء في المؤتمر وكذلك لأعضاء الأمانة ، على تعاونهم معه أثناء فترة رئاسته للوفد الاندونيسي الى مؤتمر نزع السلاح . وطلب مني أيضاً بهذه المناسبة أن أعرب عن تمنياته بكل النجاح لجميع الشخصيات الموقرة المشاركة في هذا المحفل من وفود الدول الأعضاء والمراقبة على السواء وجميع أعضاء الأمانة . كما أود عن طريقكم ياسيادة الرئيس أن اتقدم بترحيب حار الى الزملاء والسفراء الجدد الذين انضموا إلينا منذ بداية هذه الدورة الثانية للمؤتمر .

ويأتي اشتراكي في مؤتمر نزع السلاح في وقت أخذ فيه مدى التغيرات الدينامية والاساسية الجارية في المناخ السياسي العالمي ، يؤثر على أعمال المؤتمر . فالملاحظات التي أبديت عن المفاوضات بشأن البند ٤ من جدول الأعمال قد أوضحت لنا جميعاً أن نتائج ملموسة يمكن تحقيقها في المستقبل القريب بغضل مواقف التوفيق بين الأطراف الرئيسية مما سيمهد الطريق لأبرام مشروع الاتفاقية بسرعة .

ويرى وفدي أن اتخاذ الحائزين الرئيسيين للأسلحة الكيميائية قراراً بالتخلي عن خيارات هذه الأسلحة وباستئصالها التام من ترساناتها العسكرية سوف يشجع الآخرين على اتخاذ هذا القرار . وقد أثبتت الأحداث الأخيرة في الخليج بوضوح أن القيمة العسكرية لهذه الأسلحة محدودة بالمقارنة مع الأجهزة الأخرى للأسلحة البالغة التطور التي تملكها حفنة من القوى العسكرية الجماعية . كما أن التكاليف السياسية للاحتفاظ

بهذه الأسلحة البغيضة للأغراض الدفاعية والعسكرية في المستقبل ، ستكون باهظة السـ درجة لا تستطيع أية دولة تحملها .

ان تغير موقف حكومة الولايات المتحدة بشأن مسألة استخدام الأسلحة الكيميائية قد أعطى قوة دافعة جديدة الى سير المفاوضات في اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية . فالمنهج الجديد الذي اتخذته حكومتا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي نحو مسألة الالتزام العالمي قد نتج عنه تصميم جديد وأدى إلى ظهور ارادة مشتركة للتوصل الى اتفاق نهائي بأسرع ما يمكن بشأن وضع معاهدة للحظر التام لهذه الأسلحة البغيضة . ويرحب وفدي بهذا التطور ويأمل ان تكون الاتفاقية المقبلة بشأن الأسلحة الكيميائية تعبيرا مخلصا عن المصالح المشروعة للمجتمع الدولي بأسره .

وبالنسبة الى بلد مثل اندونيسيا الذي لم يمتلك أو يستنبط قط مثل هذه الأسلحة البغيضة ، فان الحظر التام لاستخدامها ظل يعتبر على الدوام عنصرا حاسما في الاتفاقية ونعتقد أن الخطر الحقيقي للأسلحة الكيميائية يكمن في احتمال استخدام أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة وليس في استنباط أو تخزين هذه الأسلحة . وفي هذا السياق ينبغي التشديد على أهمية النصوص التي تنظم المساعدة والحماية في حالة استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية لكي يتسنى ايجاد رادع وبالتالي الحد من فرصة البلدان التي تعتمد الى اختيار الأسلحة الكيميائية لأغراض عسكرية عدوانية . كما يعلق وفدي أهمية خاصة على النص الذي يحكم الاحتمال في المستقبل لاستخدام أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة من دول ليست طرفا في الاتفاقية فوجود نص يضمن المساعدة والحماية فوراً لدولة طرف قد تتعرض الى تهديد أو هجوم من أية دولة تستخدم اسلحة كيميائية ، قد يغري الدول بأن تصبح طرفا في الاتفاقية .

أما في أثناء المفاوضات خلال الاعوام القليلة الماضية فان اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية لم تكن تستطيع التوصل الى اتفاق بشأن هذه المسألة ، وذلك راجع من بين أسباب أخرى الى المسألة الشائكة المتمثلة في التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية . هذا بالإضافة الى عدم تحوية مسألة مهمة الأمانة الفنية المقبلة في تقديم المساعدة الى الدول الأطراف التي تحتاجها في حالة استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية . فاذا قدر لهذه المسائل المعلقة أن تتم تحويتها فانه ينبغي اعداد منهج جديد . كما ينبغي أن يكفل لاية دولة أو دول من أطراف الاتفاقية تتخلى عن خيارات استخدام الأسلحة الكيميائية لأغراضها الدفاعية وتصبح من أطراف الاتفاقية ، الحق في تلقي المساعدة أو الحماية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية ، بغية منع الاستخدام الفعلي لهذه الأسلحة ضد هذه الدولة أو الدول بالذات من أطراف الاتفاقية . ويأمل وفدي في قيام الدول التي تستطيع ذلك

بتقديم مساهمة إما نقدا أو عينا من خلال آلية المساعدة المزمع انشاؤها تحت إشراف الأمانة الفنية . وينبغي أيضا في الوقت ذاته متابعة الجهود لجعل مهمة الأمانة الفنية فعالة لكي تتمكن من تقديم المساعدة الفورية الى البلدان التي تحتاجها .

وفيما يتعلق بالعلاقة المتبادلة بين اتفاقية الأسلحة الكيميائية المقبلة وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، يودّ وفدي التشديد على أن النص الذي يحكم هذه العلاقة ينبغي أن يماغ بعناية ودقة لكي يعبر تماما عن اهتمامات وطموحات الدول الاطراف في الاتفاقية . كما ينبغي أن تتجنب اتفاقية الأسلحة الكيميائية المقبلة أية التباسات أو شفرات محتملة قد تؤدي الى إساءة استعمالها من قبل أية دولة تكون طرفا في كل من الاتفاقية المقبلة وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ .

ومع أنه من المشجع ملاحظة هذه الثروة من الأفكار التي قدمت أثناء سير المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، فإن وفدي يرى أنه من الضروري ذكر عدد من النقاط التي تهمنا . فبالإشارة الى التحقق من عدم انتاج اسلحة كيميائية في الصناعة الكيميائية ، نحن جميعا ندرك أن هناك مفهوما جديدا مبني على أساس المنهج المتكامل قد تم استحدثه وأدى الى تغيير المفهوم المتخذ للتحقق كما هو منظور في "النص المتداول" لدورة مؤتمر نزع السلاح الماضية . ومن ذلك توسيع نطاق الهدف الذي ينبغي التحقق منه . ويسمح مفهوم المرافق "القادرة" بالتفتيش الموقعي الذي لا يقتصر على المرافق المنتجة بل يشمل أيضا المرافق القادرة على انتاج أو تصنيع المواد الكيميائية المدرجة في الجداول . ونود في هذا الصدد التشديد على أن مسألة التحقق من عدم انتاج أسلحة كيميائية في الصناعة الكيميائية ينبغي تناولها بحرص بغية تجنب القاء عبء لا داعي له على عاتق البلدان النامية التي ما زالت في مرحلة تطوير صناعاتها الكيميائية .

وبالإشارة الى الأداء الفعال لنظام التحقق الوارد في الاتفاقية ، يرحب الوفد الاندونيسي بعقد اجتماع الفريق الفني المعني بالأجهزة . فبناء على الخبرة المكتسبة من اشتراكنا في الاجتماع علمنا أن المختبرات ومعاهد البحوث الموجودة في اندونيسيا تعمل بنفس الأجهزة المرتقب استخدامها في نظام التحقق المقبل . أما فيما يتعلق بضرورة التزويد بالمفتشين من أجل التنفيذ المقبل لنظام التحقق الوارد في الاتفاقية ، فانني أود الاعراب عن تقدير الحكومة الاندونيسية لحكومة فنلندا لمنحها الفرصة للمسؤولين الاندونيسيين للاشتراك في الدورة التدريبية لهؤلاء المفتشين . ونأمل جديا في أن تأخذ بهذه المبادرة البلدان الأخرى القادرة على ذلك بغية تحسين المهارات الفنية للعاملين من أجل تمهيد تنفيذ الاتفاقية .

ومع ادراكنا أهمية القضاء التام على أسلحة التدمير الشامل ، ولا سيما الأسلحة الكيميائية ، فإنه ينبغي ألا تغرب عن بالنا ضرورة متابعة الجهود في سبيل حظر شامل للتجارب النووية طال تأخره عن مواعده . وقد لوحظ أن اللجنة المختصة لحظر التجارب النووية قد استأنفت أعمالها . ونحن ندرك أن تقدم عمل اللجنة في وقف المزيد من التحسينات النوعية للأسلحة النووية جاء مقصرا بكثير عن التوقعات . فلا يزال أمامنا قدر هائل من الأعمال لكي يتسنى اقرار نظام حظر شامل للتجارب النووية يكون ملتزماً به عالمياً . ومن المتوقع أن يكون استئناف أعمال هذه اللجنة هداية طيبة . ونأمل في أن تكون مساعيها فعالة في المجهود الشامل في سبيل وضع معاهدة لحظر شامل للتجارب النووية .

وقد طرحت أفكار بناءة أثناء مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية .

فراى البعض من بين جملة أمور أن مقترحات التحقق ، أي مشروع البروتوكول المقدم الى مؤتمر التعديل من ممثل الدولة المشاركة في رعاية المؤتمر ينبغي أن تقدم الى مؤتمر نزع السلاح من أجل المزيد من البحث . ووفدي مرور لعلمه بأن مشروع البروتوكول المتعلق بالتحقق من معاهدة بشأن حظر التجارب النووية ، والذي قدمه ممثل الدولة المشاركة في رعاية مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، قد شرعت في بحثه اللجنة المختصة . ونأمل في أن تسهم نتائجه في المساعي الشاملة الموجهة نحو وضع معاهدة لحظر شامل للتجارب النووية . وكما تمثل من قبل عدد كبير من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن معاهدة لحظر شامل للتجارب ، ومن ولاية واضحة للمؤتمر كما نص عليها في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى (للجمعية العامة) بشأن نزع السلاح (SSOD-I) يشارك وفدي الرأي القائل بأن ولاية للتفاوض ينبغي إعطاؤها الى اللجنة المختصة لكي يتسنى للجنة العمل بمزيد من الفاعلية .

الرئيس: شكرا لممثل اندونيسيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة . واكون ممتناً اذا تكرم بابلاغ شكرنا للسفير لويس وتقديرنا للرسالة التي وجهها اليها . وكانت السفارة مولزبي التي خلفتها في منصب الرئاسة قد أعربت بالفعل عن أطيح تمنياتها له عند مفادرتة وأود الآن أن انضم اليها في الاعراب عن أطيح التمنيات للسفير لويس في مهمته الجديدة وأعطي الكلمة الآن الى محدثنا التالي ممثل باكستان السفير كمال .

السيد كمال (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): سيادة الرئيس ، أود أن أبدأ بالاعراب عن معادتنا لتوليكم منصب رئاسة هذا المؤتمر ، ممثلاً لبلد له دائماً مع

باكستان علاقة وثيقة . ونحن واثقون من أن أعمال مؤتمر نزع السلاح ستسير بكفاءة ومهارة بغض توجيهكم . كما أود أن أؤكد لكم من جانبي انكم ستلقون التعاون التام من وفدي في أدائكم مهمتكم . وقد تركنا عدد من الزملاء منذ آخر مرة خاطبت فيها هذا المؤتمر وانتهاز هذه الفرصة لآتمنى لهم كل النجاح في مهامهم المقبلة . وأود أيضا أن أعرب عن ترحيب حار بزملائنا الجدد الذين انضموا إلينا مؤخرا .

لقد بدأت دورتنا السنوية في العام الماضي على نغم ايجابي . فالمتحدثون تبعاء سلطوا الأضواء على التغييرات السياسية التي أخذت تحدث في أوروبا ورحبوا بروح الحوار والتفاهم المتزايدة التي اتسمت بها العلاقة بين القوى العظمى . هناك تفاعل قائم على أسس متينة بأن نزع السلاح على النطاق العالمي أصبح هدفا يمكن تحقيقه . إلا أن كل هذه الآمال والتوقعات انهارت على أثر التطورات في منطقة الخليج . فقيّد جانبتنا الحقيقة الصافرة بانتهاء الحرب الباردة مما قد يؤدي إلى علاقة تعاونية أوثق بين القوى العظمى ولكنها لا تعني ضمنا بداية سلام عالمي أو تشير إلى استقرار عالمي جديد . ويبدو أننا ما زلنا بعيدين عن هدفنا المتمثل في نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية فعالة . ومع أن الحرب الباردة قد انتقلت عدواها تقريبا إلى جميع المنازعات الأخرى في العالم فإن أغلبية هذه المنازعات قد وجدت بطريقتها الخاصة كما هو واضح وانها سوف تستمر مستمرة حتى يتوصل كل منها بنفسه إلى حل . وتكمن في كثير من هذه المنازعات امكانية اقحام دول من خارج أقاليم كل منها كما أثبتت حرب الخليج ذاتها ولذا نعتقد بأن اتخاذ منهج اقليمي نحو نزع السلاح يؤدي إلى القضاء على المنازعات وإزالة التوترات من مختلف مناطق العالم سوف يعزز بناء السلم والأمن العالميين الذي التزمنا به جميعا .

ومما يبعث على الرضا ملاحظة أن هذا المنهج الاقليمي نحو نزع السلاح أخذ يشهد أقدامه فقد اتضحت أهمية هذا المفهوم بإدراج بند "المنهج الاقليمي نحو نزع السلاح في سياق الأمن العالمي" في جدول أعمال لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح هذا العام . وقد اشتركنا بنشاط في مناقشات هذا البند من جدول الأعمال ونأمل في ترجمة البشائر الواضحة في مناقشات هذا العام إلى مقترحات محددة وقت وضع التقرير في ميفته النهائية في دورة هذه اللجنة لعام ١٩٩٣ . كما نأمل في انعكاس هذه التطورات حسب المطلوب في جدول أعمالنا في مؤتمر نزع السلاح .

وعلى مستوى أكثر واقعية هناك أيضا ادراك متزايد بأن مشاكل ومشاكل أمن الدول يمكن إيلائها اعتبارا أكمل في سياق اقليمي حيث يتسنى اعداد تدابير علاجية تكون مناسبة لحالات معينة . ونجاح عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE) خير شاهد للفكرة القائلة أن المشاورات الاقليمية تتيح التوصل إلى حل هام وملام لمشاكل

الأمن وتحديد الأسلحة فإذا أمكن لنزع السلاح على نطاق اقليمي أن ينجح في أوروبا وهي مهد الحرب الباردة ، فليس هناك من سبب يمنع اتباعه في أجزاء أخرى من العالم بنفس الدرجة من النجاح . وهذا لا يعني أن نجاح تطبيق تدابير معينة في اقليم ما ، يمكن أن يتسنى بالمثل في اقليم آخر . فمن الواضح أن كل اقليم له مميزات خاصة ، ولكن من الممكن التعلم من تجارب الاقاليم الأخرى وترجمة واستيعاب مبادئ نجاحها مع التمديلات الملائمة .

وفي اقليمنا ، جنوب آسيا ، دأبنا لعدة سنوات على تشجيع الجهود الاقليمية والشائبة الرامية الى ضمان الأمن المتساوي وغير المنقوص لجميع الدول . واستكمل هذه الجهود ايماننا القوي بفائدة وأهمية تدابير بناء الثقة من أجل صيانة سلام الاقليم وأمنه وتنمية علاقات مفيدة وودية متبادلة بين الدول . بل حتى ولو أن تدابير بناء الثقة لا تستطيع وحدها أن تكفل ضمانا للتقدم نحو تسوية المنازعات الرئيسية فإنه يجب اتخاذها بجد بغيره تجنب تلك الأزمات على الأقل التي تنتج عن سوء التفسيرات أو عدم الوضوح ولا سيما في المجال العسكري . وأود في هذا السياق استعراض الانتباه الى الاتفاقات الحديثة المبرمة بين باكستان والهند بشأن الاخطار المسبق بالتدريبات والمناورات العسكرية ، وتحركات القوات ، ومنع انتهاكات المجال الجوي ، والسماح بعبور وهبوط الطائرات العسكرية . كما أن اتفاقا بين باكستان والهند بشأن منع الهجمات على المرافق النووية لكل منهما ، تم التصديق عليه في أوائل هذا العام يشكل أيضا تدبيرا هاما لبناء الثقة بين البلدين .

ورغم أهمية التدابير فهي بعيدة من كونها المبادرات الوحيدة في اقليمنا المضطرب . ففي وقت تركيز اهتمام متجدد على مخاطر الانتشار النووي ، اسبحوا لي بأن أسرد مرة أخرى بعض المقترحات التي بادرت بها باكستان خلال العقدين الماضيين . ففي عام ١٩٧٤ ، حينما فجرت الهند جهازا نوويا ، اقترحنا انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا وهو اقتراح أيدته مرارا منذ ذلك الوقت الجمعية العامة للأمم المتحدة . وفي عام ١٩٧٨ اقترحنا انه ينبغي كخطوة أولى أن تصدر الهند وباكستان بياننا بالتخلي عن حيازة أو صنع أسلحة نووية وفي عام ١٩٧٩ اقترحنا اتفاقا مع الهند على نظام تفتيش شائبي لجميع المرافق النووية على أساس متبادل . اقترحنا مرة أخرى في عام ١٩٧٩ قبول الهند وباكستان في آن واحد تطبيق ضمانات وكالة الطاقة الذرية الدولية على جميع المرافق النووية . كما اعربنا في العام ذاته عن استعدادنا للانضمام الى معاهدة عدم الانتشار مع الهند في آن واحد . وفي عام ١٩٨٧ اقترحنا ابرام معاهدة شائبية أو اقليمية لحظر التجارب النووية . واقترحنا أيضا في العام ذاته عقد مؤتمر دولي بشأن عدم الانتشار النووي في جنوب آسيا ، تحت اشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الاقليمية وغيرها .

والآن في ٦ حزيران/يونية ١٩٩١ اقترح رئيس وزراء باكستان بالتحديد أن تتشاور وتجتمع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين مع الهند وباكستان لمناقشة وتسوية قضية الانتشار النووي في جنوب آسيا على أساس المقترحات التي أبديت بالفعل أو أية أفكار جديدة قد تظهر . فوضع نظام اقليمي لعدم الانتشار يحوي ضمانات للدول التي لا تملك أسلحة نووية ، وتتفق عليه جميع دول الاقليم ، سوف يساعد على حل المشكلة في جميع أبعادها ويؤدي الى مناخ من الثقة المتبادلة والسلام والامن في جنوب آسيا ، مما يمكن دول الاقليم من تركيز طاقاتها وجهودها على تعجيل التنمية الاقتصادية وعلى النهوض برفاهية شعوبها .

وأبدت مؤخرا اشارات متزايدة الى انشاء نظام عالمي جديد ، وهي فكرة تقرر بأن انتشار الأسلحة هو أحد الأسباب الأساسية الرئيسية لعدم الاستقرار الاقليمي ، وتجعله أحد اهتماماتها الرئيسية . وتقتصر تدابير جوهرية لتجديد الأسلحة وتشدد على ضرورة السلوك المسؤول من قبل متلقي الأسلحة ومورديها على السواء في مجهود لمنع ظهور حالات خطيرة من عدم التوازن الاقليمي . وليس لدينا أي خلاف فلسفي مع هذه الفكرة وسوف يسرنا نجاحها . ونأمل على أية حال في أن التدابير المقترحة ستطبق على الجميع دون تمييز وأنها لن تجيز أو تخلد حالات عدم التوازن الاقليمي القائمة . فكثير من الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم ، المفتقرة الى قدرات انتاج دفاعي وطنية ، ليس لها خيار سوى الاعتماد على مشتريات الأسلحة من الخارج لتلبية احتياجاتها الامنية الأساسية . وما لم تتم إزالة الأسباب الأساسية لإنعدام الامن من العلاقات بين الدول ، فإنه لا يمكن اقناع هذه الدول بالامتناع عن اقتناء الأسلحة ولذا لا بد من متابعة تحديد الأسلحة كعملية سياسية تهدف الى ضمان أمن متساوي وغير منقوص لجميع دول الاقليم على ادنى مستوى من الأسلحة . ويجب علينا بالتالي أن نحاذر من أية محاولة لعزل وابراز عنصر واحد فقط من تحديد الأسلحة التقليدية ونتجاهل جوانبه الهامة الأخرى .

والخلاصة ان نزع السلاح الاقليمي مجال يحقق اهتماما أكبر بكثير مما حظي به حتى الآن . وما زلنا مقتنعين بأن التطبيق الناجح لهذه الفكرة سيحتم الى حد كبير في استتباب السلم والامن الدوليين . فالعالم على أية حال مكون من مجموعة أجزاءه . فإذا استطعنا تحقيق نزع السلاح على مستوى اقليمي فإننا نستطيع تحويل هذا النسيج من الاقاليم غير الامنة الى كوكب من الرفاهية العالمية والسلم العالمي .

الرئيس: شكراً لممثل باكستان على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي

وجهها الى الرئاسة . بهذا تنتهي قائمة المتحدثين اليوم . هل يود أي مندوب آخر أن يتحدث في هذه المرحلة؟ أرى ممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يطلب الكلمة

السيد هان (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (الكلمة بالانكليزية): يصرّ وفدي أن يرى أن الدورة الثانية لمؤتمر نزع السلاح تختتم بجو جديد يروقنا جميعاً .

كانت لجنة السلم ومعاداة الأسلحة النووية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية قد أدلت منذ يومين ببيان عام مفصّل عن نشر الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية . وقد أوضحت اللجنة خطر هذه الأسلحة النووية . واعتقد أننا جميعاً ندرك ما أعني . فقد نشرت الأسلحة النووية على شبه الجزيرة الكورية منذ عام ١٩٥٧ . ومنذ ذلك الحين ظلت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تحت التهديد من الأسلحة النووية لما يقرب من ثلاثين عاماً . وبسبب هذا الخطر قررت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن تحتّم بالقانون الدولي ، أي معاهدة عدم الانتشار (النووي) ولذا انضمت الى هذه المعاهدة في عام ١٩٨٥ . وقد توقعنا تحسناً في الموقف في شبه الجزيرة الكورية ولكننا لم نشهد سوى زيادة الترسانات النووية في كوريا الجنوبية واستمرار المناورات العسكرية بلا انقطاع . وقامت بهذه المناورات ٢٠٠ ٠٠٠ من القوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة في كوريا الجنوبية . فهذه التدريبات تعرف العالم بأنّها تدريبات من أجل حرب نووية . ولذا طالب الشعب الكوري بحجب هذه الأسلحة النووية وناشد العالم مساندته في تحقيق ذلك . وكان أملنا أن تشاركنا السلطات الكورية الجنوبية في جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية ، الأمر الذي اقترحنا مناقشته ولكنهم عارضوا ذلك . ولم يتحدثوا الآن عن هذه الأسلحة النووية وتهديد الحرب النووية الناجم عن الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية . وأريد أن أسألكم: أليس لهم علم بهذه الحقائق ؟ ألا يرون خطر هذه الأسلحة النووية المنشرة في كوريا الجنوبية؟ هناك أكثر من ١ ٠٠٠ من الأسلحة النووية بكل أنواعها . ألا يعلمون أن الاصوات قد علت من الشعب الكوري الجنوبي وكذلك بين الشعب الأمريكي مطالبة بحجبها؟ لقد حان الوقت للانحساب من آخر معقل للحرب الباردة . ولكني لا أسمع الآن أيةبادرة من الجانب الكوري الجنوبي لجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة سلمية وخالية من الأسلحة النووية . وحديثهم لا معنى له فهذا ليس خطراً يهدد الشعب الكوري وحده بل يهدد أمن وسلم آسيا بأسرها . ولا يمكن أن يتخيل أحد ما سيحدث اذا انفجرت هذه الانواع من الأسلحة في المنطقة . فقد تنتشر بسهولة الى مناطق أخرى . فاذا كانت السلطات الكورية الجنوبية تريد حقيقة السلم والأمن والانجاء بين الكوريين فإن عليها أن تحضّم إلينا في المطالبة بحجب الأسلحة النووية الأجنبية من أرضنا . وبالطبع سيدلي وفدي ببيان في المستقبل . فلنا موعد ولذا لا أريد ابداء تعليقات أخرى على المسائل الكورية والمشاكل الخنائية والعلاقات بين الشمال والجنوب . وعليناً أن نتحدث عن ذلك حينما نتاح لنا الفرصة . أما اليوم فاحتفظ بحقي في الحديث عن كل هذه المسائل .

الرئيس: شكرا لممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على بيانه . هل هناك أي ممثل آخر يرغب في التحدث الآن؟ لا أرى ولذا سانتقل الى مسائل أخرى . لقد عممت الامانة اليوم بناء على طلبي جدولا زمنيا للاجتماعات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الاسبوع الاول من الجزء الثالث من الدورة السنوية لعام ١٩٩١ شاملا الفترة ٢٣ - ٢٦ تموز/يوليه . وفي هذا الصدد أود احاطتكم علما بأن الجدول الزمني للعمل فيما بين الجلسات الذي تقوم به اللجنة المختصة بالسلحة الكيميائية في الفترة من ٨ الى ١٩ تموز/يوليه ، ستعتمده لجنة السلحة الكيميائية ذاتها نظرا لان الجلسة العامة لن تكون منعقدة حينذاك . والجدول الزمني ارسادي بحث ، حسبما درجت عليه العادة ، ويمكن تعديله اذا ما لزم ذلك . ويبدو على أية حال انه أسلوب جيد أن تتقدم بأعمالنا اذا أشرنا الى ما سنفعله عند افتتاح الجزء التالي من الدورة السنوية . ولذا أود أن أدعوكم الى اعتماد الجدول الزمني الذي لديكم ، وهذا بالطبع اذا لم يكن هناك اعتراض عليه .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: حسب الجدول الزمني لهذا الاسبوع ، سيعقد المؤتمر اجتماعا غير رسمي بشأن موضوع البند - ٢ من جدول الاعمال وهو "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" ، وذلك بعد هذه الجلسة العامة مباشرة . ولم يعد لدي أعمال أخرى لهذا اليوم . وسأرفع الآن الجلسة العامة ٥٩٨ . وستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح بعد أربعة اسابيع من اليوم في يوم الخميس ٢٥ تموز/يوليه في الساعة العاشرة صباحاً

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠ صباحاً